العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية: دراسة تطبيقية على شركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان

د. نمــر السليحات د. منذر النمر أ. محمد فايز قاسم أ. محمد عبد العفو الأدهم أ. محمد الشاويش

جامعة عمان العربية جامعة عمان الأهلية

تاريخ الاستلام: 2016/12/19 **تاريخ القبول:** 2017/1/8

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات العاملة في قطاع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، مثل: (حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح)، وتم إجراء البحث على الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2014، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثون المنهج الكمي التحليلي أداة للدراسة، فتم الاعتماد على التقارير السنوية لشركات العينة، التي اشتملت على 8 شركات فندقية مدرجة في بورصة عمان، وتوفرت بياناتها المالية خلال سنوات البحث، وأظهرت نتائج البحث وجود أثر لكل من حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية، وقد خرج الباحثون بمجموعة توصيات؛ أهمها: ضرورة اهتمام شركات الفنادق بإصدار تقاريرها المالية السنوية في وقت مبكر لما له من أهمية وتأثير على قرارات العديد من الجهات المعنية بمضمون هذه التقارير، وأوصى الباحثون أيضا بتطبيق الدراسة على الشركات الفندقية باستخدام متغيرات أخرى تتعلق بسياسات الشركة، للتوصل فيما إذا كان لها تأثير على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية أم لا.

الكلمات المفتاحية: التقارير السنوية، قطاع الفنادق، الشركات، التقارير المالية، شركات الفنادق.

Factors Influencing Delay in Issuing Annual Financial Reports: An Empirical Study on Hotels Corporations Listed in Amman Stock Exchange

Nimer Slahat Monther Alnemer Mohamad Fayez
Mohamed Aladham Mohamad Alshaweesh

Abstract

The objective of this research is to identify the factors affecting the delay in issuing the annual financial reports of companies working in the hotels sector listed in Amman Stock Exchange such as; (Asset size, the size of the liabilities, and net profit). The research has been conducted from 2010 through 2014. In order to achieve the research objectives, researchers used quantitative analytical method as a tool for the study, which has been relying on the annual reports of the companies' sample that included eight hotel companies listed on the Amman Stock Exchange and their available financial statements during the years of research. On the other hand, the research results showed the presence of the impact of each of the; asset size, the size of the obligations, and the net profit, on the delay the issuance of the annual financial reports. Moreover, researchers took a series recommendations; the most important of which is the need to give more attention by hotel companies concerning issuing their annual financial reports early; because of its importance and impact on the decisions of many stakeholders on the content of these reports. However, the researchers recommended the application of the study on the hotel companies using other variables related to the company's policies, to find whether they have an effect on delaying the issuance of the annual financial reports or not.

Key Words: Annual financial, Amman Stock Exchange, Hotel Companies,

المقدمة

تعد المحاسبة علماً من العلوم الإنسانية التي نشأت لقياس نتائج أعمال الشركات لتحقيق متطلبات المستخدمين للقوائم المالية من مساهمين ومقرضين وجهات حكومية وغيرهم. ويتم أحياناً تأخير إصدار التقارير المالية بذرائع تبررها الإدراة (مثل: دقة المعلومات, وترشيد قرارت المستثمرين, وملاءمة المعلومات المحاسبة لاتخاذ القرار)، فتكون كاملة وصحيحة وموثوقة عند عرضها على المستخدمين، وقد لا تكون هذه الأسباب هي الوحيدة التي تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية، فيكون التأخير بسبب عوامل أخرى (مثل وجود خسائر).

إذ إن الغرض من إعداد التقارير المالية هو اطلاع المساهمين والمستثمرين وذوي العلاقة على نتائج أعمال الشركة في الوقت المناسب؛ لتمكينهم من تقييم أدائها ومركزها المالي (المعيار 24). فإن التقارير المالية هي تقارير تظهر المعلومات المالية لمتخذي القرارات، فيجب أن تتصف بخصائص المعلومات المحاسبية، ومنها التوقيت المناسب التي تعد خاصية مهمة من الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات، فإذا تأخر إصدار التقرير المالي عن وقته المحدد، فإن ذلك يقلل من أهمية المعلومات التي يحتويها التقرير وفاعليتها، ويقلل من ملاءمته لاتخاذ القرار (أبو نصار وحميدات، 2014).

ولأهمية توقيت إصدار التقارير المالية للمستثمرين فقد ألزمت هيئة الأوراق المالية الشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها في بورصة عمان بموجب قانون هيئة الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 بإصدار تقرير أولي، ويصدر بعد 45 يوم من بداية السنة المالية، وتقرير نهائي، ويصدر بعد 90 يوم من بداية السنة المالية (هيئة الأوراق المالية، 2002).

وبما أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تأخير إصدار التقارير المالية، جاء هذا البحث بهدف تحديد مدى تأثير بعض العوامل (حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح) على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة البحث

تعد التقارير المالية السنوية في الشركات من الأمور الأساسية التي تعتمد عليها الكثير من الجهات في عملية اتخاذ القرارات. ونظراً لوجود تأخير في إصدار هذه التقارير لدى بعض الشركات. وعلى الرغم من أهمية إعدادها وتجهيزها في وقتها المناسب، جاء هذا البحث ليبحث في أثر بعض العوامل على تأخير إصدار التقارير المالية, وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

هل يوجد تأثير للمتغيرات المالية على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان؟

الذي يتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل يوجد أثر لحجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان؟
2) هل يوجد أثر لحجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان؟
3) هل يوجد أثر لصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال ما يلي:

1) تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على تجميع مدخرات المجتمع، ويتم ذلك بطرق عديدة أهمها: تلك التي تأخذ شكل إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات، ويتطلب الأمر في هذه الحالة وجود سوق مالي منظم. ويعدّ إصدار التقارير المالية من الوسائل المهمة في تنشيط أسواق المال، عن طريق ما توفره لأصحاب المدخرات من بيانات عن جدوى وربحية الاستثمارات المعروضة؛ لذلك فإن إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب وتوفيرها للمستثمرين وذوي العلاقة أمر ذو أهمية, لذلك تناولت هذا الورقة البحثية أهم العوامل المؤثرة على تأخير إصدار التقارير المالية .
2) تساهم هذه الدراسة بزيادة وعي الجهات ذات العلاقة بالتقارير المالية السنوية، مثل: الشركات، والمستثمرين، وغيرهم من مستخدمي هذه التقارير حول مدى تأثير بعض العوامل، مثل: (حجم الأصول، وحجم الالتزامات, وصافي الربح) منفردة ومجتمعة، على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية في الشركات عن موعد إصدارها المحدد قانونياً.
3) حثّ إدارات الشركات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار تقاريرها السنوية مبكراً. حتى يتسنى للمستثمرين الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة.
4) اقتصارها على شركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان (مجتمع البحث), فتعدّ شركات الفنادق في الأردن من أهم القطاعات التي ترفد الخزينة بموارد العملة الصعبة؛ إذ قدرت مساهمتها في الناتج المحلي بنسبة 13 %. التي قدرت بحوالي 1,55 مليار دولار في عام 2016. (غرفة تجارة عمان، 2016)

أهداف البحث:

تتلخص أهداف هذه البحث بما يلي:

1) بيان فيما إذا كان هناك أثر للمتغيرات المالية (حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح)، منفردة ومجتمعة، على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.
2) زيادة الوعي لدى إدارات الشركات العاملة في شركات الفنادق حول أهمية متغيرات البحث، وأثرها على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.
3) دعم المستثمرين والجهات الحكومية في عملية إتخاذ القرار عن طريق توفير مزيداً من المعلومات حول أثر العوامل المالية في تأخير إصدار التقارير المالية السنوية عند إتخاذ القرار.

فرضيات البحث:

على ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية، التي سيجرى اختبارها بهدف استخلاص النتائج، ووضع التوصيات المناسبة، وهي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير للمتغيرات المالية على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:لا يوجد أثر لحجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية:لا يوجد أثر لحجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة:لا يوجد أثر لصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات السابقة:

حاولت العديد من الدراسات البحث في موضوع تأخير إصدار التقارير المالية عربيًا وعالميًا. ولكن لاحظ الباحثين عدم وجود دراسات عربية حديثة تناولت تأخير إصدار التقارير المالية، ومن أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، التي تم ترتيبها وفقا لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ما يأتي:

هدفت دراسة (Deloof and Weets, 2003) إلى معرفة تأثير بعض الخصائص المالية للشركات غير المالية على توقيت إصدار التقرير السنوي لها، ومدى تأثير هذا التوقيت على موعد اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، اشتملت عينة الدراسة على 1892 شركة غير مالية في بلجيكا في عام 1996، وأظهرت نتائج الدراسة أن بعض الخصائص المالية في الشركة، مثل: وجود التزامات طويلة الأجل، ونسبة مديونية منخفضة، واحتياطي سيولة عال، ونسبة استثمارات مرتفعة، وأرباح غير اعتيادية، تحفز الشركات على إصدار التقرير السنوي بشكل أسرع من تلك التي تحقق خسائر نتيجة أعمال غير اعتيادية، ولها نسبة مديونية مرتفعة، وحجم استثمارات منخفض، إذ تنتظر الشركات فترة أطول للدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة.

وهدفت دراسة كل من (Leventis and Weetman, 2004) إلى اختبار بعض العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير السنوية، وقد اشتملت عينة الدراسة على 91 شركة مدرجة في سوق أثينا المالي في عام 1997، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات تصدر تقاريرها ضمن المدة القانونية، على الرغم من وجود فترة طويلة نسبياً بين نهاية السنة المالية وأول إصدار للتقرير السنوي، وأظهرت وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من التأخير الاختياري وتوقيت إصدار التقرير السنوي، مع الإصدارات العامة، والتغير في الربحية، ونسبة التركز الصناعي، وحجم الشركة. ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من التأخير الاختياري وتوقيت إصدار التقرير السنوي، مع الملاحظات التي ترد في تقرير المدقق. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التأخير الاختياري وتوقيت إصدار التقرير السنوي، مع عوائق الدخول للشركة.

في حين هدفت دراسة (الفضل ونور، 2006) إلى التعرف إلى العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات في كل من العراق والأردن، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات المساهمة المدرجة في كل من سوق بغداد للأوراق المالية وبورصة عمان، وتمثلت فترة الدراسة في الأعوام ما بين 2000 – 2002، وقد تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات؛ فتضمنت 22 عاملاً يحتمل تأثيرها على تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات. وتم ترتيب هذه العوامل في أربع مجموعات (الأولى ترتبط بالشركة، والثانية ترتبط بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني، والثالثة ترتبط بمكتب التدقيق. والرابعة تتعلق بعملية التدقيق). وأظهرت نتائج الدراسة دعماً لفرضيات

الدراسة، إذ جاء الاتفاق من جميع المشاركين في الاستطلاع حول العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات، على أن جميع تلك العوامل بخلاف حجم الشركة وضخامة عملياتها تعد أسباباً موضوعية للتأخير.

وبحثت دراسة (Al Ajmi, 2009) في العوامل المؤثرة في توقيت إصدار القوائم المالية، واشتملت عينة الدراسة على 231 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة البحرين للأوراق المالية للأعوام 1992 إلى 2006، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل تؤدي دوراً في توقيت إصدار هذه القوائم، مثل: حجم الشركة، وربحيتها، ونسب الرفع المالي، ولم يكن هناك أي دليل يدعم تأثير تعقيد عمليات الشركة أو حجم شركة التدقيق (سواء كان من الشركات الأربعة الكبرى أم غيرها) في تأخير إصدار التقارير المالية، وكذلك وجدت أن هناك مدة زمنية معينة ما بين إقرار المدقق بعدالة القوائم المالية وتاريخ إصدارها.

وهدفت دراسة (أبو الهيجاء، والحايك، 2012) إلى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص لجان التدقيق، نحو: حجم لجنة التدقيق، واستقلاليتها، وعدد مرات اجتماعها، ووجود الخبرة المالية لأعضائها، وبين فترة إصدار تقرير التدقيق، واشتملت عينة الدراسة على 144 شركة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، التي نشرت تقاريرها المالية في عام 2010، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية لكل من عدد الأعضاء والخبرة المالية مع فترة إصدار تقرير التدقيق.

وهدفت دراسة (Aljaaidi et al., 2015) إلى اختبار مدى اعتماد مراجعي الحسابات الخارجين على وظيفة التدقيق الداخلي، وتأثير هذا الاعتماد على تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وهدفت هذه الدراسة أيضا إلى اختبار علاقة خصائص لجنة المراجعة مع تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وقام الباحثون باستخراج المعلومات من قبل 87 شركة مسجلة في بورصة عمان من خلال المراجعة اليدوية لتقاريرها المالية، وكذلك بيانات من 87 مجيبا على الاستبانات الموزعة على المراجعين الخارجين لنفس الشركات المسجلة في بورصة عمان، من خلال استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى السائدة، وأوضحت نتائج هذه الدراسة أنه كلما زادت نسبة اعتماد مراجعي الحسابات الخارجين على وظيفة المراجعة الداخلية قلّ الجهد المبذول من قبل مراجعي الحسابات الخارجين في عملية مراجعة حسابات الشركات، الذي بدوره يؤثر عكسيا على تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وأوضحت نتائج هذه الدراسة أنه كلما زادت كفاءة لجنة المراجعة ممثلة بزيادة اجتماعات لجنة المراجعة قلل ذلك من عملية تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

وأظهرت دراسة (Turpen,2015) أن عدد الشركات المساهمة التي تحقق ربحية عالية، والمديونية قليلة، وعمرها بالسنوات كبيرة، وتحقق ربح للمساهمين، وحجم أصولها صغير تصدر القوائم المالية النصف سنوية أقل من ثلاثين يوما أكثر من الشركات المساهمة التي ربحيتها قليلة، ومديونيتها عالية، وعمرها بالسنوات صغير وحجم أصولها كبير، وتحقق خسارة للمساهمين، التي تصدر القوائم المالية النصف سنوية بعد ثلاثين يوما، ولم تدل الدراسة أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين: أداء الشركة، وربحية الشركة، والرفع المالي للشركة، وعمر الشركة، وحجم أصولها.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي التحليلي، وذلك لتحقيق غايات دراسة المتغيرات المستقلة، وبيان أثرها على متغير البحث التابع.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من شركات الفنادق المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وسيتم أخذ شركات الفنادق التي تتوافر بياناتها المالية خلال فترة البحث كعينة قصدية للبحث، إذ تتكون عينة البحث من (8) شركات فنادق مدرجة في بورصة عمان خلال فترة البحث الممتدة ما بين 2010-2014.

نموذج الدراسه:

تم استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وبناء على متغيرات البحث المستقلة من خلال المعادلة التالية للانحدار المتعدد:

$$Y = \beta 0 + (\beta 1 X1) + (\beta 2 X2) + (\beta 3 X3) + e$$

إذ إن:

Y: تشير إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.

β0 - β4: معامل الانحدار.

X1: تشير إلى حجم الأصول.

X2: تشير إلى حجم الالتزامات.

X3: تشير إلى صافي الربح.

E: نسبة الخطأ.

مصادر جمع المعلومات:

لغايات تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم جمع البينات بالاستعانة بالمصادر الأولية والثانوية, فتم الاستعانة بالمصادر الأولية من خلال جمع القوائم المالية الخاصة بشركات الفنادق المدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2014، أما المصادر الثانوية فتمثلت بالكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والنشرات اليومية لبورصة عمان، وذلك من أجل تغطية الجانب النظري من البحث.

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف البحث، قام الباحثون باستخدام معامل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات البحث واختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذا البحث، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

بعد جمع بيانات البحث، وبناء على ما تم الاستناد عليه من أساليب إحصائية، تم تحليل البيانات التي تم جمعها لاستخلاص النتائج لشركات العينة، ويشتمل تحليل النتائج على التحليل الوصفي لمتغيرات البحث باستخدام عدة مقاييس إحصائية وصفية، مثل: الوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، بالإضافة إلى التحقق من قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للبحث، وذلك لمعرفة صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، واختبار فرضيات البحث باستخدام نموذج الانحدار البسيط بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية SPSS.

الإحصاءات الوصفية لعينة البحث ومتغيراتها

يعرض هذا الجزء من البحث التحليل الوصفي لمتغيرات البحث على النحو الآتي:

الجدول (1): التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Delay in Issuing Annual Financial Reports	**76**	**121**	**88.89**	**15.676**
Total Assets	**5658411**	**279856071**	**75152810**	**77785921**
Total Liabilities	**167671**	**115809003**	**22298164**	**33273322**
Net Profit	**-3864796**	**12617335**	**2638259**	**3054150**

يعرض الجدول رقم (1) الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى مشاهدة، وأدنى مشاهدة للمتغيرات المستخدمة خلال فترة البحث، وبلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع (تأخير إصدار التقارير الماليةالسنوية) في الجدول أعلاه (88.89 يوم)، وهذا يشير إلى وجود التزام من قبل شركات مجتمع البحث بإصدار تقاريرها المالية السنوية في الوقت المحدد، وما يؤيد ذلك أن الانحراف المعياري أو تشتت القيم عن وسطها الحسابي بلغ (15.676 يوم)، وبلغت أعلى قيمة في المتغير التابع 121 يوما، وهذا يدل على وجود تأخير في إصدار بعض التقارير السنوية لدى بعض الشركات، وبلغت أدنى قيمة للمتغير التابع 76 يوما، و يلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمتغير المستقل (حجم الأصول) بلغ (75152810 دينار)، وعند النظر إلى أعلى قيمة البالغة (279856071 دينار)، وأدنى قيمة البالغة (5658411 دينار)، يتضح وجود فروقات كبيرة في حجم أصول شركات عينة البحث، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف حجم رؤوس أموال شركات هذا القطاع بشكل كبير، وهذا ما يبرر ارتفاع الانحراف المعياري الذي بلغت قيمته (77785921 دينار) بسبب تشتت حجم أصول الشركات عن الوسط الحسابي، وعند النظر إلى المتغير المستقل الثاني (حجم الالتزامات) يلاحظ ارتباطه بشكل كبير مع حجم أصول شركات العينة، أما بالنظر إلى صافي الربح فيلاحظ أن الانحراف المعياري البالغ (3054150 دينار) ارتفع عن قيمة الوسط الحسابي البالغة (2638259 دينار) بسبب وجود اختلافات في أرباح الشركات الفندقية المساهمة العامة، ويفسر هذا التشتت بتشتت حجم أصول والتزامات هذه الشركات الذي تم توضيحه أعلاه.

اختبار التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط العالي بين متغيرات البحث:

تبرز مشكلة الارتباط عندما تكون المتغيرات في نموذج الانحدار مترابطة بشكل كبير، وتؤثر مشكلة الارتباط في نموذج الانحدار على معاملات المتغيرات التفسيرية، وينشأ عنها ارتفاع غير حقيقي في معامل الارتباط بين متغيرات البحث؛ إذ إن هذه المشكلة تكون موجودة في حال كان معامل بيرسون يساوي أو يزيد عن 80%(Pallant,2011). وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط العالي بين متغيرات البحث، تم الاعتماد على مصفوفة ارتباط بيرسون التالية:

الجدول (2): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث

	Total Assets	Total Liabilities	Net Profit
Total Assets	1		
Total Liabilities	0.727**	1	
Net Profit	0.567**	0.790**	1

يظهر الجدول رقم (2) الارتباط بين متغيرات البحث لدى الشركات العاملة في قطاع الفنادق المدرجة في بورصة عمان، ويظهر من الجدول أنه لا يوجد ارتباط أعلى من 80% بين متغيرات البحث؛ مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط عالٍ بين متغيرات البحث. وبلغت أعلى نسبة ارتباط (79%) وهي بين حجم الأصول والالتزامات، وتعد هذه العلاقة طبيعية في المحاسبة. فغالباً ما تقوم الشركات بتمويل أصولها من خلال زيادة حجم التزاماتها.

اختبار فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: "لا يوجد تأثير للمتغيرات المالية على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان".

ولأجل هذه الفرضية اثبات أو نفيها فقد تم اختبار الفرضيات الفرعية التابعة لها، وللإجابة عن فرضيات البحث استخدم الباحث أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد، وفيما يلي عرض نتائج اختبار الفرضيات التي تتفرع من الفرضية الرئيسة، ومناقشة تلك النتائج، ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، واعتمد الباحث على قيمة sig لقبول الفرضيات أو رفضها، فيجب أن تكون قيمة Sig أقل من 0.05 حتى يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. وسيتم أيضاً الاعتماد على قيمة معامل التحديد R Square للإشارة إلى مدى الدقة في تفسير المتغير التابع بتغير كل من المتغيرات المستقلة.

الفرضية الفرعية الأولى:لا يوجد أثر لحجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

الجدول (3) : نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر حجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية

Sig	t- statistics	Correlation Coefficient	Constant B	Total Assets B
0.033	0.120	0.219	84.587	5.168*E(-9)
R Square				0.048
Adjusted R Square				0.045
Model F test				0.014

يعرض الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل (حجم الأصول) وأثره على المتغير التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية)، وأظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط هي (0.219)، التي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغير التابع والمستقل؛ أي أنه كلما زاد حجم الأصول زاد تأخير إصدار التقارير المالية السنوية، وأظهرت نتائج البحث أن قيمة معنوية (t=0.120)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (sig<5%)؛ إذ

بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.033) ، وتبعا لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية Ho إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05)، مما يعني أن حجم الأصول يؤثر على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية ، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر لحجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

وبناءً على نتائج تحليل الانحدار البسيط اعلاه ، ومع الأخذ بعين الاعتبار قيمة معامل التحديد **Adjusted R Square** البالغة (0.045) ، التي تشير إلى مدى قدرة التغيُّر في المتغير المستقل في تفسير التغيُّر في المتغير التابع تفسير المتغير التابع بتغير المتغير المستقل، تم إعداد معادلة الانحدار الخطي لتأخير إصدار التقارير المالية السنوية وحجم الأصول، وذلك من أجل التنبؤ بتأخير إصدار التقارير المالية السنوية:

$$Y = 84.587 + (5.168*E(-9) * X) + e$$

إذ إن:

Y: تشير إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.

X: تشير إلى حجم الأصول.

E: نسبة الخطأ.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لحجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

جدول (4) : نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر حجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية

Sig	t- statistics	Correlation Coefficient	Constant B	Total Liabilities B
0.046	1.551	0.168	84.032	4.229*E(-8)
R Square				0.028
Adjusted R Square				0.022
Model F test				2.405

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل (حجم الالتزامات) وأثره على المتغير التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية)، وأظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط هي (0.168)، التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل، أي أنه كلما زاد حجم الالتزامات زاد تأخير إصدار التقارير المالية السنوية، وأظهرت نتائج البحث أن قيمة معنوية(t=1.551)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى(sig<5%). فبلغت قيمة الدلالة الإحصائية المرافقة لها (0.046). وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية Ho إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05)، مما يعني أن حجم الالتزامات يؤثر على تأخير إصدار التقارير المالية

السنوية. وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة. أي أنه يوجد أثر لحجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

وبناءً على نتائج تحليل الانحدار البسيط أعلاه. ومع الأخذ بعين الإعتبار قيمة Adjusted RSquare البالغة (0.022). التي تشير إلى مدى قدرة التغيُّر في المتغير المستقل في تفسير التغيُّر في المتغير التابع تفسير المتغير التابع بتغير المتغير المستقل، تم إعداد معادلة الانحدار الخطي لتأخير إصدار التقارير المالية السنوية وحجم الالتزامات، وذلك من أجل التنبؤ بتأخير إصدار التقارير المالية السنوية:

$$Y = 84.032 + (4.229*E(-8) * X) + e$$

إذ إن:

Y: تشير إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.

X: تشير إلى حجم الالتزامات.

E: نسبة الخطأ.

الفرضيةالفرعية الثالثة:لا يوجد أثر لصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

جدول (5): نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر صافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية

Sig	t- statistics	Coefficients	Constant B	Net Profit B
0.003	-3.017	-0.292	85.313	-1.281*E(-7)
R Square				0.085
Adjusted R Square			0.081	
Model F test			9.102	

يعرض الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل (صافي الربح) وأثره على المتغير التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية)، وأظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط هي (0.292-)، التي تشير إلى وجود علاقة عكسية قوية بين المتغير التابع والمستقل. أي أنه كلما زاد صافي الربح قلّ تأخير إصدار التقارير المالية السنوية، وأظهرت نتائج البحث أن قيمة معنوية (t=-3.017)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(sig<5%)؛ إذ بلغت الدلالة الإحصائية المرافقة لها(0.003). وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية Ho إذا كانت قيمة Sig أقل من (0.05)، مما يعني أن صافي الربح يؤثر على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية. وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة. أي أنه يوجد أثر لصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان.

وبناءً على نتائج تحليل الانحدار البسيط اعلاه. ومع الأخذ بعين الإعتبار قيمة Adjusted R Square البالغة (0.081). التي تشير إلى مدى قدرة التغيُّر في المتغير المستقل في تفسير التغيُّر في المتغير التابع تفسير المتغير التابع

بتغير المتغير المستقل، تم إعداد معادلة الانحدار الخطي لتأخير إصدار التقارير المالية السنوية وصافي الربح، وذلك من أجل التنبؤ بتأخير إصدار التقارير المالية السنوية:

$$Y = 85.313 + (-1.281*E(-7) * X) + e$$

إذ إن:

Y: تشير إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.

X: تشير إلى صافي الربح.

E: نسبة الخطأ.

ومن أجل المقارنة وتوضيح الفروقات بين متغيرات البحث المستقلة (حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح) وعلاقتها مع العامل التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية)، تم إعداد جدول يبين ترتيب الفرضيات الفرعية السابقة وفقاً لدرجة تأثيرها على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية على النحو الآتي:

جدول (7): ترتيب متغيرات البحث المستقلة حسب قوة تأثيرها على العامل التابع

No.	Variable	R Square	Sig
1	Net Profit	0.085	0.003
2	Total Assets	0.048	0.033
3	Total Liabilities	0.028	0.046

يوضح الجدول رقم (7) تأثير تطبيق مجمل أبعاد العوامل المالية على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية وترتيبها حسب قوة علاقة كل منها مع العامل التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية) من الأكثر تأثيراً إلى الأقل. ويمكن القول إن أكثرها تأثيراً بالمتغير التابع هو صافي الربح. فبلغت قيمة Sig (0.003)، ويأتي بعده حجم الأصول؛ إذ بلغت قيمة Sig (0.033)، ويأتي بعده حجم الالتزامات، فبلغت قيمة Sig (0.046).

اختبار الفرضية الرئيسة:

لغرض إثبات النتائج التي تم التواصل اليها سابقاً. تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لجميع المتغيرات المستقلة مجتمعة. بهدف تحديد فيما إذا كان هناك أثر لمجمل أبعاد العوامل المالية على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية أم لا، وذلك يوضحة الجدول الآتي:

جدول (8): اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات البحث المستقلة وأثرها على المتغير التابع

Sig	R	R Square	Adjusted R Square	Model F test
0.020	0.398	0.158	0.241	6.421

بعد مناقشة الفرضيات الفرعية وبالنظر إلى جدول رقم (8) يتبين أن قيمة sig بلغت (0.020)، وبناء على ذلك فقد تم رفض الفرضية الرئيسة العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه يوجد أثر للمتغيرات المالية المتمثلة في

(حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح) مجتمعة على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان. والجدير بالذكر أيضاً أن نتائج تحليل الانحدار المتعدد أظهرت أن معامل التحديد R Square البالغة (0.158)، التي تشير إلى مدى قدرة التغيُّر في المتغير المستقل في تفسير التغيُّر في المتغير التابع تفسير المتغير التابع بتغير المتغير المستقل.

ومن خلال الجدول الآتي يمكن إعداد الانحدار الخطي لكافة متغيرات البحث:

جدول (9): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمعادلة الخطي لكافة المتغيرات

Coefficients	Adjusted R Square	Sig	Model	B	Sig	Std. Error
0.398	0.241	0.020	Constant	90.055	0.002	0.282
			X1	-2.495*E(-7)	0.041	0.502
			X2	3.832*E(-7)	0.069	0.104
			X3	-9.647*E(-7)	0.009	0.449

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (9) وعند دراسة قيم Sig يلاحظ وجود أثر مجتمع لمتغيرات البحث المستقلة مجتمعة على العامل التابع (تأخير إصدار التقارير المالية السنوية)، ومن أجل الحصول على تنبؤ دقيق من خلال معادلة الانحدار المتعدد تم استثناء المتغير (X^2)، إذ إن:

X1: تشير إلى حجم الأصول.

X2: تشير إلى حجم الالتزامات.

X3: تشير إلى صافي الربح.

وعلى ضوء ذلك قام الباحثون بإعادة إجراء التحليل من أجل إعداد معادلة انحدار خطي دقيقة لمتغيرات البحث مجتمعة المتمثلة في (X1) و(X3) على النحو الآتي:

جدول (10): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمعادلة الخطي لبعض المتغيرات

Coefficients	Adjusted R Square	Sig	Model	B	Sig	Std. Error
0.432	0.253	0.003	Constant	90.055	0.000	0.282
			X1	-2.495*E(-7)	0.012	0.502
			X2	-9.647*E(-7)	0.000	0.449

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (10) يلاحظ وجود تحسن بالقيم المعنوية للمتغيرات بعد أن تم استبعاد بعض المتغيرات، وباستخدام بيانات الجدول يمكن إعداد معادلة الانحدار الخطي للمتغيرات المتمثلة في (حجم الأصول، وصافي الربح) مجتمعة على النحو الآتي:

$$Y = 90.055 + (-2.495*E(-7)*X1) + (-9.647*E(-7)*X2) + e$$

إذ إن:

Y: تشير إلى تأخير إصدار التقارير المالية السنوية.

X1: تشير إلى حجم الأصول.

X2: تشير إلى صافي الربح.

E: نسبة الخطأ.

الاستنتاجات:

بناء على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات البحث يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1. يوجد تأثير للمتغيرات المالية، وهي: (حجم الأصول، وحجم الالتزامات، وصافي الربح) مجتمعة، على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان، ويرى الباحثون أن السبب في ذلك قد يعود إلى التعقيد الذي قد تواجهه الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة في تحديد مركزها المالي وإصدار قوائمها المالية في كل نهاية سنة، من حيث توسع نشاطاتها وخاصة في حال وجود شركات تابعة لها، وبالتالي حاجتها إلى إصدار قوائم مالية موحدة.
2. يوجد أثر لحجم الأصول على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وتتفق هذه النتيجة مع ما قدمه (Al Ajmi, 2009)؛ فتوصل كلاهما إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة مع فترة إصدار التقرير السنوي، في حين يلاحظ تعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه (الفضل ونور، 2006) في دراستهما؛ إذ توصلا أيضاً إلى أن حجم الشركة وضخامة عملياتها لا تعد أسباباً لتأخير التقارير المالية، ومن جهة أخرى توصل (Leventis and Weetman, 2004) إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وتوقيت إصدار التقارير السنوية.
3. يوجد أثر لحجم الالتزامات على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وتعارضت هذه النتيجة مع دراسة (Deloof and Weets, 2003) من حيث توصلها إلى أن وجود التزامات طويلة الأجل يحفز الشركات على إصدار تقاريرها المالية السنوية بشكل أسرع.
4. يوجد أثر لصافي الربح على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية لشركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان، وانسجمت هذه النتيجة (Al Ajmi, 2009) و(Leventis and Weetman, 2004)؛ إذ توصل Leventis &Weetman إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وكل من فترة إصدار التقرير السنوي والتأخير الاختياري، في حين توصل Al Ajmi إلى أن ربحية الشركة تؤدي دوراً في توقيت إصدار القوائم المالية. وقد تعارضت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (جهماني، 2000)؛ إذ أظهرت نتائج دراسته عدم وجود علاقة بين ربحية الشركة (متمثلة بصافي الأرباح أو الخسائر) وتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية. ويعود السبب في ذلك إلى توجهات الشركات للتأثير على أسعار أسهمها في السوق، واختيار الوقت المناسب لإعلان نتائجها المالية. فتؤدي الأرباح دوراً بالتأثير بشكل إيجابي على أسعار أسهمها في السوق، وبالتالي فإنه في حال وجود خسائر، قد تقوم الإدارات بتقليل أثر هذه الخسائر على أسعار أسهمها بالسوق من خلال اختيار الوقت المناسب لعرض هذه التقارير .
5. تلتزم معظم شركات الفنادق المدرجة في بورصة عمان بإصدار تقاريرها المالية السنوية في الوقت المحدد, (أي ضمن أول 90 يوم بعد نهاية العام).

التوصيات:

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج تم وضع التوصيات التالية:

1. تطبيق البحث على عينة أخرى من الشركات المدرجة في بورصة عمان.
2. يمكن للمستثمرين استخدام النموذج الذي توصل إليها هذا البحث للتنبؤ بتأخير إصدار التقارير المالية السنوية بهدف ترشيد قراراتهم الاستثمارية والاعتماد على أسس علمية لدى اتخاذهم مثل تلك القرارات.
3. إجراء المزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على تأخير إصدار التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة في السوق وبخاصة تلك التي تعكس وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية لمعرفة مدى ارتكازهم في قراراتهم الاستثمارية والائتمانية على المعلومات المنشورة في هذه القوائم.
4. ضرورة اهتمام شركات الفنادق بإصدار تقاريرها المالية السنوية في وقت مبكر؛ لما له من أهمية وتأثيره على قرارات العديد من الجهات المعنية بمضمون هذه التقارير.

المراجع:

المراجع العربية

أبو الهيجاء، محمد؛ والحايك، أحمد (2012). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية . *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. مجلد 20، عدد 2، ص ص 439 – 463.

غرفة تجارة عمان، (2014). www.ammanchamber.org.jo

الفضل، مؤيد؛ ونور، عبد الناصر (2006). تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن ,*مجلة دراسات، العلوم الإدارية* ، مجلد 33، عدد 2، ص ص 282 – 301.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2014) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، إصدار 1/يناير/2014، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

هيئة الأوراق المالية (2002). قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (76) لسنة 2002، عمان، الأردن.

أبو نصار و حميدات (2014). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية.

المراجع الأجنبية

Al Ajmi, J., (2009). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market , Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, vol. 24, PP. 217 – 226.

Aljaaidi, K, Bagulaidah, G., Ismail, N., & Fadzil, F. (2015). An Empirical Invistigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan , *Jordan Journal of Business Administration*, Volume 11, No. 4.

Deloof, M., & Weets, V. (2003). External financing information disclosure and the timeliness of annual shareholder meetings and financial statement filings in Belgium , Working paper, University of Antwerp, Belgium.

Leventis, S., & Weetman, P. (2004). Timeliness of financial reporting: applicability of disclosure theories in an emerging capital market", Accounting and Business Research, Vol. 34, No. 3, PP 241-254.